Document: EB 2008/94/R.13/Rev.1
Agenda: 11(a)(iii)
Date: 11 September 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية السنغال من أجل

مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والتسعون
روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Sylvie Marzin
مديرة البرنامج القطري
هاتف: 2337 5459 06 39+
بريد إلكتروني: s.marzin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

خريطة منطقة البرنامج القطري **iv**

موجز التمويل **v**

أولا: المشروع **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ، وعلاقات الشراكة 5

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار، وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 8

ثانيا: الوثائق القانونية والسند القانوني **8**

ثالثا: التوصية **8**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية السنغال من أجل مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية الواردة في الفقرة 36.

خريطة منطقة المشروع

السنغال

مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية

منطقة المشروع

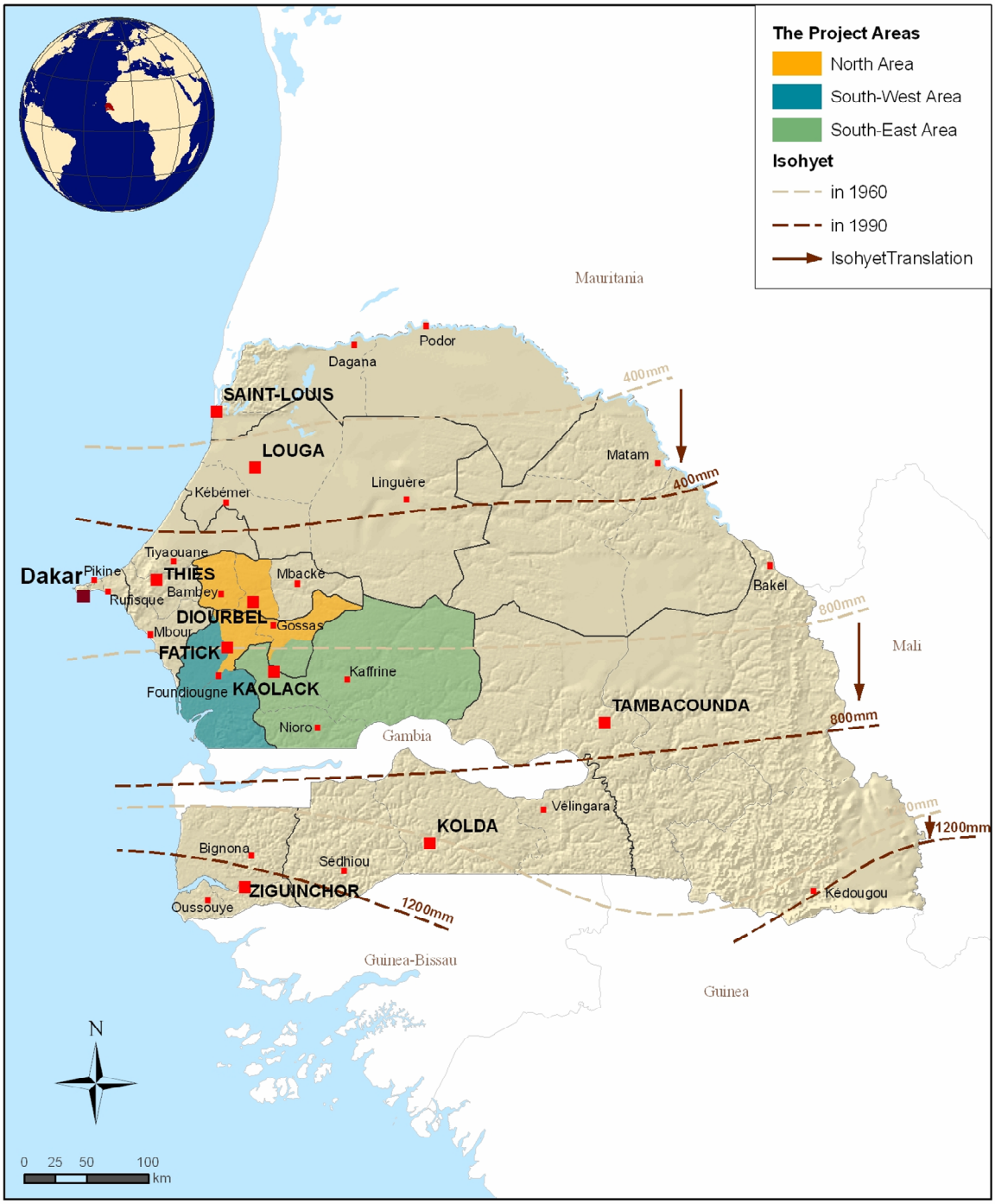

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة من تجميع الصندوق

خريطة منطقة البرنامج القطري

السنغال

مشروع سلاسل القيمة الزراعية

البرنامج القطري

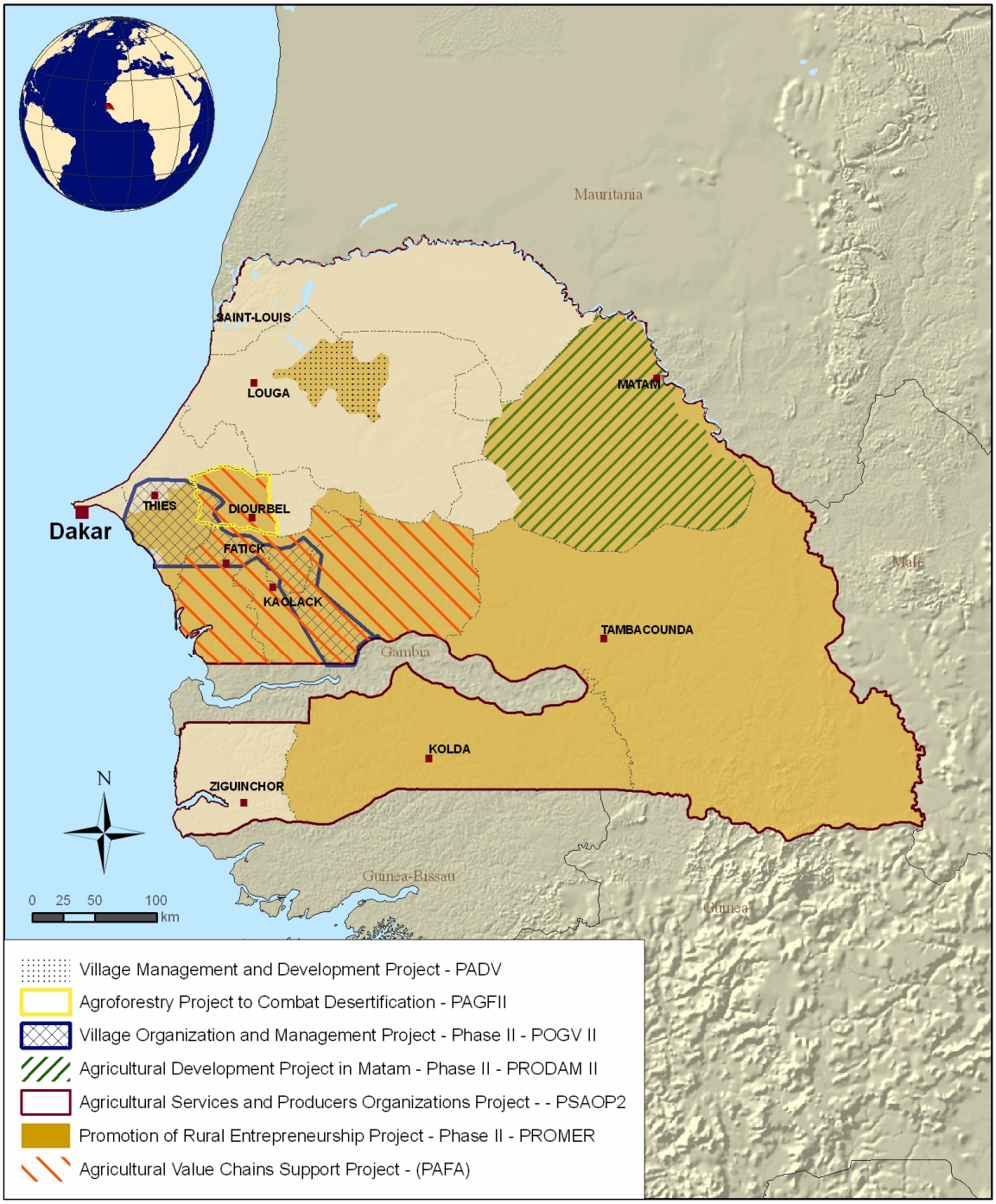

IFAD

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة من تجميع الصندوق

جمهورية السنغال

مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية السنغال
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة
التكلفة الكلية للمشروع:	31.61 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.89 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	0.17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 0.27 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	تيسيرية للغاية
الجهة المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
قيمة التمويل المشترك:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية: 9.03 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تمويل مواز
مساهمة المقترض:	5.75 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.68 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	بإشراف مباشر من الصندوق

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية السنغال من أجل مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية

أولا: المشروع

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- ظل "حوض الفول السوداني" في السنغال يعد لفترة طويلة، بفضل زراعة هذا المحصول أساسا، أكثر المناطق الزراعية في ذلك البلد حيوية ونشاطا. غير أن استطالة أمد الركود الذي اعترى الأسواق العالمية للفول السوداني، واستمرار التدهور الذي أصاب قاعدة الأراضي، وتغير المناخ، كانت عوامل تضافرت على مرّ السنين لتتسبب في تراجع اقتصادي مطرد. فأخذت رقعة الفقر الريفي تزداد اتساعاً وعمقاً مفضية إلى هجرة واسعة وخاصة في صفوف الشباب. وعلى الرغم من أن المنطقة بها إمكانات تتيح تنويع الإنتاج الزراعي، فإن معظم أصحاب الحيازات الصغيرة لا يستطيعون ولوج الأسواق التي شرعت تفتح أبوابها. وسيشجع المشروع سلاسل القيمة على الصعيد المحلي، تتسم بالمتانة والتكامل الوثيق، وتستند إلى ممارسات زراعية سليمة بيئياً. وستجري مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة – بما في ذلك أكثرهم ضعفاً وهشاشة – على الوصول إلى الأسواق من خلال إبرام عقود إنتاج/شراء مع منظماتهم والمتعاملين في الأسواق. وسيعطي المشروع بذلك زخماً قوياً للنمو وللحد من الفقر، على كل من الصعيد الإقليمي والوطني.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً لجمهورية السنغال بمبلغ 9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يُعادل 14.89 مليون دولار أمريكي تقريباً)، بشروط تيسيرية للغاية، ومنحة قدرها 0.17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يُعادل 0.27 مليون دولار أمريكي تقريباً) للمساعدة على تمويل مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تصل حصة السنغال بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى 15.18 مليون دولار أمريكي خلال دورة تخصيص الموارد 2007–2009. وسيستخدم المبلغ بأكمله لتمويل المشروع المقترح.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- في يونيو/حزيران 2000، أصبحت السنغال مؤهلة للحصول على دعم بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وفي أبريل/نيسان 2004 وصلت السنغال إلى نقطة الإنجاز. وقد خرجت السنغال من المبادرة المعززة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حديثة العهد بأساس طيب يتيح لها الحفاظ على

مستويات للدين الخارجي تكفل استدامة النمو في المدى المتوسط. وقد تلقى هذا البلد 14 قرضاً من الصندوق بين عامي 1978 و2007، تصل جملتها إلى نحو 135 مليون دولار أمريكي، بمعدل صرف ناهز 7 ملايين دولار أمريكي خلال السنوات السبع الماضية. ولدى الحكومة سجل جيد فيما يتعلق بسداد قروض الصندوق.

تدفق الأموال

5- سينشئ الصندوق حساباً للقرض والمنحة باسم المقترض. وأثناء التنفيذ، ستودع حصيلة القرض والمنحة في حساب خاص بفرنك أفريقيا الوسطى لدى مصرف تجاري فى داكار، وستصرف استناداً إلى برامج العمل السنوية. وستستخدم الأموال لتمويل حصة الصندوق من نفقات المشروع المستوفية للشروط.

ترتيبات الإشراف

6- سيكون الصندوق مسؤولاً عن الإشراف على الجوانب التقنية والائتمانية للمشروع. وقد وضعت خطة تفصيلية لدعم التنفيذ والإشراف في السنتين الأوليين للمشروع، وستنفذ هذه الخطة من خلال المكتب المسؤول عن الحضور القطري للصندوق في داكار.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية

7- ليس من المتوقع وجود استثناءات.

التسيير

8- من المزمع اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز جوانب تسيير التمويل المقدم من الصندوق: (1) توريد السلع والخدمات المقدمة على أساس تنافسي ووفقاً لمبادئ الصندوق التوجيهية في مجال التوريد؛ (2) مراجعة حسابات المشروع من قبل مراجعي حسابات مستقلين؛ (3) التعاقد مع الموظفين وشركاء التنفيذ على أساس مستوى الأداء، مع إجراء تقييمات سنوية ترتكز على مؤشرات أداء واضحة؛ (4) تنظيم حلقات عمل تقييمية سنوية لأصحاب المصلحة المعنيين من منتجين ومتعاملين في الأسواق من أجل تقييم أداء المشروع.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- تمشياً مع سياسة الاستهداف في الصندوق، سيخدم المشروع نحو 000 32 مزرعة تُدار على أساس أسري، وسيركز على ثلاث فئات من المنتجين هي: (1) أصحاب الحيازات الصغيرة الضعفاء من ذوي الأيدي العاملة الأسرية المحدودة العدد، والحيازات الزراعية الصغيرة والمتدهورة في أحيان كثيرة، ومصادر الدخل الضئيلة؛ (2) النساء والفتيات ومنظماتهن؛ (3) الشباب العاطل عن العمل ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاما. وستكون الجهات المتعاملة في الأسواق والأطراف الأخرى التي تساعد على دخول المجموعة المستهدفة إلى سلاسل القيمة التي تحظى بالمساندة مؤهلة للحصول بدورها على دعم من المشروع.

نهج الاستهداف

10- حددت سلاسل القيمة التي تحظى بالأولوية في إطار المشروع استناداً إلى ربحيتها المحتملة وتيسر الانتفاع بها للأسر الزراعية الهشة وللنساء والشباب. وستوضع عند بداية المشروع استراتيجية استهداف تفصيلية لكل سلسلة من سلاسل القيمة. وبالإضافة إلى زيادة مستوى الوعي وتوفير المشورة والتدريب بشأن قضايا الفقر والمساواة بين الجنسين، سيقوم أخصائي في الإدماج/المساواة بين الجنسين، في وحدة تنسيق المشروع، برصد فعالية استراتيجية الاستهداف.

المشاركة

11- سيتولى المروجون للمشروع أنفسهم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي سيدعمها المشروع، وسيشاركون في تمويل الاستثمارات النظيرة. والغرض من التركيز على تعزيز المنظمات الشعبية (ولاسيما منظمات المنتجين والمنظمات النسائية) وهيئاتها العليا هو تمكين أعضائها من أن تكون لهم كلمة مسموعة في صنع القرارات ورسم السياسات على كل من المستوى المحلي والإقليمي والوطني. وبذلك ستزود الأطراف المعنية في كل سلسلة من سلاسل القيمة بفرص تمكنها من ممارسة نفوذها، وستخلق هذه الفرص عن طريق تنظيم منتديات استشارية إقليمية تعنى بسلاسل معينة من سلاسل القيمة، بالإضافة إلى منتديات تجمع المهنيين المعنيين، وحلقات عمل سنوية تخصص للتقييم التشاركي. وستتلقى المؤسسات المحلية الدائمة الدعم اللازم للنهوض بالمسؤوليات المرتبطة بالملكية في مجالات مثل التعاقد مع الخبراء الخارجيين، وطرح العطاءات، والإشراف على الأشغال، والعمليات والصيانة.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- الهدف الإنمائي العام للمشروع هو تحسين دخول وسبل معيشة الأسر الزراعية في حوض الفول السوداني على أسس مستدامة عن طريق دمجها في سلاسل قيمة مجزية، على ضوء الإمكانات الزراعية الايكولوجية المحلية. أما الأهداف المحددة للمشروع فتتمثل في مساعدة: (1) أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم السكان الضعفاء والنساء والشباب، على استحداث أنشطة اقتصادية مربحة من خلال التعاقد المباشر بين منظمات المنتجين الخاصة بهم والمتعاملين بالأسواق في نخبة من سلاسل القيمة؛ (2) جميع الأطراف في سلاسل القيمة على أداء دور نشيط في الحوار على المستويين الإقليمي والوطني وعلى الانتفاع من ثم بفرص وصول أيسر إلى الأسواق وبتوزيع أكثر إنصافاً للأرباح.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سيعزز المشروع قدرة صغار المنتجين، ولاسيما المنتجين الضعفاء، على المشاركة النشطة في تنمية سلاسل القيمة. وسيتم التركيز بقدر كبير على تقوية قدرات منظمات المنتجين على زيادة تأثيرها في عمليات التنمية وعلى التوسع التدريجي في الخدمات التي تستطيع تقديمها لأعضائها من خلال أشكال من الشراكة جديدة وفعالة. وعن طريق تشجيع المنظمات التمثيلية المشتركة بين المهنيين، سيساعد المشروع

صغار المنتجين على أن يكون لهم صوت مسموع أشد تأثيرا في صنع القرارات ورسم السياسات على المستويين الإقليمي والوطني.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يتواءم المشروع تواؤماً تاماً مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010. كما يتفق مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية (2004-2008) الخاصة بالسنغال التي شاركت في صياغتها الحكومة والمنظمات التي تمثل المنتجين. وتستهدف هذه الوثيقة الإسهام في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق دعم المبادرات المحلية التي تزيد من الدخول الأسرية وتحسن من سُبل معيشة فقراء الريف، ضمن إطار يكفل المساواة بين الجنسين. ويتوخى المشروع تحقيق مقصدين من مقاصد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هما: (1) تدعيم المنظمات الشعبية؛ (2) تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- يمتثل المشروع امتثالاً كاملاً لأهداف وللاتجاه الاستراتيجي لكل من: (1) استراتيجية الحدّ من الفقر؛ (2) القانون الزراعي الحرجي الرعوي والبرامج القطاعية ذات الصلة؛ (3) استراتيجية النمو المُعجل.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- من شأن وجود مجموعة مواضيعية نشطة مؤلفة من الجهات المانحة تعنى بالأمن الغذائي، ويستطيع الصندوق أن يشارك فيها بصفة منتظمة من خلال المكتب المسؤول عن تأمين حضوره القطري، أن يسهل إلى حد كبير تبادل وجهات النظر بانتظام مع الشركاء الإنمائيين. ويأخذ تصميم المشروع في حسبانه بصورة وافية التدخلات التي تمولها جهات أخرى، ويرتكز على النُهج الناجحة التي ابتكرها الشركاء العاملون في القطاع الريفي بالسنغال مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وسيتم التركيز على بناء علاقات التآزر في الميدان أثناء التنفيذ من خلال إنشاء آليات رسمية للتعاون مع الوكالات الأخرى. كما ستشجع المنتديات الاستشارية الإقليمية والوطنية تبادل المعلومات والتعلم المشترك وبناء علاقات الشراكة.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- ينتظم المشروع حول ثلاثة مكونات تتوزع على ثلاثة مستويات: (1) تنويع الزراعة والوصول إلى الأسواق على المستوى المحلي؛ (2) تنمية وهيكلة سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي؛ (3) حوار السياسات، وإدارة المعرفة، والتنسيق على المستوى الوطني.

فئات النفقات

18- هناك سبع فئات للإنفاق هي: (1) الأشغال المدنية (35 في المائة)؛ (2) المعدات والمركبات (2 في المائة)؛ (3) التدريب والدراسات والمساعدة التقنية (20 في المائة)؛ (4) العقود المبرمة مع مقدمي الخدمات (7 في المائة)؛ (5) الأموال التي تدعم عقود الإنتاج/الشراء (26 في المائة)، (6) تكاليف التشغيل والصيانة (3 في المائة)؛ (7) المرتبات والعلاوات (7 في المائة).

زاي – الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ، وعلاقات الشراكة

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- تأسيسا على الخبرات الإيجابية المكتسبة من عدة مشروعات مولها الصندوق والبنك الدولي، سيتألف شركاء التنفيذ الرئيسيون من مؤسسات قائمة يتم إشراكها بموجب عقود مستندة إلى مستويات الأداء توفر دعماً ملموساً لبناء القدرات. وتشمل هذه المؤسسات الوكالة الوطنية للاستشارات الزراعية والريفية، ووكالة التنمية الإقليمية. وستجري تعبئة جهات أخرى تقدم خدمات متخصصة – مثل شبكات التمويل الصغري؛ والغرف التجارية والصناعية والزراعية؛ والإدارات الإحصائية؛ ومعاهد البحوث.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستكون وزارة الزراعة هي الوكالة الرائدة. وسيتبع المشروع مباشرة مديرية التحليل والتنبؤ والإحصاء في تلك الوزارة. وستسند مسؤوليات التنفيذ في البداية إلى وحدة إدارة المشروع، وسيجري في الوقت نفسه تعزيز قدرات شريكي التنفيذ الرئيسيين المحتملين وهما الوكالة الوطنية للاستشارات الزراعية والريفية ووكالة التنمية الإقليمية. وفي منتصف المدة، سيقيّم استعداد هاتين الوكالتين ومنظمات المنتجين والمنظمات النسائية لتحمل مسؤوليات إضافية عن التنفيذ، وسيسند إليها، على ضوء ذلك، أكبر قدر ممكن من المسؤوليات.

دور المساعدة التقنية

21- ستؤدي المساعدة التقنية دوراً كبيراً في معالجة الكثير من القضايا المنهجية التي تثيرها الجوانب الابتكارية للمشروع، وخاصة فيما يتعلق بما يلي: (1) تطوير سلاسل القيمة؛ (2) إدارة المعرفة، والرصد والتقييم؛ (3) الإدماج/المساواة بين الجنسين. وستغطي المنحة المقدمة من الصندوق جزءًا من هذه التكاليف.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- سيبرم عند بداية المشروع عقدان قائمان على الأداء، يناقشان بالتفصيل أثناء تصميم المشروع، وذلك مع الوكالة الوطنية للاستشارات الزراعية والريفية ووكالة التنمية الإقليمية. وستوضع ترتيبات مع مقدمي الخدمات على أساس كل برنامج عمل وميزانية سنويين.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 31.61 مليون دولار أمريكي تتوزع على ست سنوات. وتتألف مصادر التمويل من قرض مقدم من الصندوق (47.1 في المائة)، ومنحة مقدمة من الصندوق (0.8 في المائة)، ومن مساهمات صندوق الأوبك للتنمية الدولية (28.6 في المائة)، والحكومة (18.2 في المائة)، والمستفيدين (5.3 في المائة).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- سيؤدي المشروع إلى ما يلي: (1) زيادة إنتاج المحاصيل (البعلية والمروية) والدواجن، وارتفاع الدخول؛ (2) تدعيم الأمن الغذائي؛ (3) خفض تكلفة المعاملات بسبب تحسن حالة الطرق والبنية الأساسية الاقتصادية، وتقوية منظمات المنتجين والمنظمات النسائية والانتفاع بفرص الوصول إلى المعلومات والأسواق بمزيد من اليسر؛ (4) استخدام الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة؛ (5) زيادة المقدرة الاحترافية لمنظمات المنتجين والمنظمات النسائية، الأوفر قدرة على تقديم الخدمات النافعة لأعضائها؛ (6) تحسن شروط تسويق الفوائض الكبيرة؛ (7) تحسن وصلات الطرق؛ (8) تحسن شروط التجارة لصالح صغار المنتجين؛ (9) زيادة اندماج الفئات الضعيفة واكتسابها صوتاً أقوى ونفوذاً أوفر.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- أجري تحليل مالي تفصيلي لمختلف سلاسل القيمة من أجل ضمان الربحية. وبالنظر إلى الزيادة العالمية الحالية في أسعار النفط والأغذية، وضعت ترتيبات للطوارئ المالية لدى حساب تكاليف المشروع. وأسفر التحليل الاقتصادي، المستند إلى تكاليف المشروع الكلية وإلى افتراضات حذرة لتراكم الإنتاج الإضافي، عن عائد نسبته 12 في المائة على مدى 30 عاماً، وهي نسبة مقبولة إذا أخذنا في الحسبان المنافع الحقيقية الكثيرة التي يتعذر وضع تقدير كمي لها.

طاء – إدارة المعرفة، والابتكار، وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- سينصب التركيز بوجه خاص على الرصد والتقييم (1.6 مليون دولار أمريكي)، وعلى التعلم من التجارب بُغية استقاء معلومات مفيدة لطائفة واسعة من المستخدمين: (1) لشركاء التنفيذ الرئيسيين من أجل توجيه التنفيذ وضبط مساره والوقوف على فرص تحقيق التآزر؛ (2) للمؤسسات والدوائر الوطنية من أجل رصد الفقر والنمو ومساندة عملية رسم السياسات؛ (3) للصندوق والشركاء الإنمائيين كمصدر لاستقاء دروس يمكن الاستفادة بها في تصميم مدخلات أكثر فعالية. وسيتم السعي إلى إقامة علاقات قوية مع مؤسسات البحوث والتدريب. وسيكفل المشروع الوصول إلى المعلومات على نطاق واسع وتقاسم الدروس المستفادة من خلال الشبكة الإقليمية الأفريقية التابعة للصندوق، وتنظيم زيارات متبادلة مع المشروعات الأخرى في المنطقة.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- يتمثل الجانب الأكثر ابتكارية من جوانب المشروع في تركيزه على تدعيم سلاسل القيمة المحلية بوصفها أدوات تشجع التنمية المحلية الاستيعابية والواسعة النطاق والمستقلة بذاتها. وتشمل السمات الابتكارية ما يلي: (1) تعزيز علاقات الشراكة التبادلية النفع بين الأطراف في كل سلسلة من سلاسل القيمة؛ (2) إنشاء موائد مستديرة استشارية ومنتديات مشتركة بين المهنيين على المستويين الإقليمي والوطني كوسيلة لتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم النساء، على التأثير في صنع القرارات ورسم السياسات؛ (3) اتباع نهج استباقي في نشر المعلومات وفي تحديد أهداف التعلم من التجارب.

نهج توسيع النطاق

28- مع اكتساب الخبرات، يمكن إضافة سلاسل قيمة جديدة إلى طائفة السلاسل التي يدعمها المشروع و/أو يمكن تطبيق النهج الخاص به في مناطق أخرى.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وترتيبات التخفيف منها

29- ترتبط المخاطر الرئيسية التي يواجهها المشروع بما يلي: (1) تدهور أنماط هطول الأمطار وعدم انتظامها على نحو متزايد بسبب تغير المناخ؛ (2) نقص الفرص المتاحة أمام المنتجين الأشد فقراً في الوصول إلى المدخلات؛ (3) التنافس على الموارد، ومن الأمثلة على ذلك فقدان المرأة لتحكمها في الأنشطة التي تصبح مربحة؛ (4) التقلب الشديد في الأسعار. ويسعى تصميم المشروع إلى تقليل تأثير هذه المخاطر إلى أدنى حد وذلك من خلال (1) الاختيار الدقيق لسلاسل القيمة المناسبة للظروف، ولأنواع التربة، القاحلة وشبه القاحلة في حوض الفول السوداني؛ (2) ترويج الري على نطاق صغير والممارسات السليمة بيئياً؛ (3) توفير المدخلات وتغطية تكلفتها بشكل جزئي من قبل المشروع، وذلك على أساس تناقصي يتواكب مع تحسن قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على التمويل الذاتي ومع ارتفاع دخولهم؛ (4) الرصد الدقيق لتأثير قضايا المساواة بين الجنسين والتمييز الإيجابي الذي يكفل مشاركة المرأة؛ (5) تعزيز قدرة المرأة على الدفاع عن مواقعها في السوق وعلى حيازة الأراضي وعوامل الإنتاج الأخرى من خلال تقوية المنظمات النسائية. وسيتم الحدّ من المخاطرة المتعلقة بتقلب الأسعار في الأسواق المحلية والوطنية عن طريق: (1) دعم طائفة من سلاسل القيمة؛ (2) تشجيع المنتجين والتجار على إبرام عقود إنتاج/شراء تعود عليهم بالنفع المتبادل؛ (3) تعزيز قدرة منظمات المنتجين على المساومة؛ (4) بناء مرافق للتخزين.

التصنيف البيئي

30- وفقاً لإجراءات التقدير البيئي المعتمدة في الصندوق صُنف المشروع على أنه عملية من الفئة باء إذ لن يكون له على الأرجح أي تأثير سلبي ذي شأن على البيئة.

كاف – الاستدامة

31- ستعزز استدامة إنجازات المشروع عن طريق: (1) بناء قدرات المؤسسات المحلية بصفة منهجية؛ (2) توفير تدريب ودعم وافيين للأطراف المعنية ومنظماتها على كل المستويات؛ (3) اعتماد نهج استباقي لدى إدماج الفئات الضعيفة في سلاسل القيمة التي تحظى بالدعم؛ (4) الرصد المستمر لتأثير الأنشطة التي يدعمها المشروع كي يتسنى لها أن تتكيف على وجه السرعة مع تغير الظروف والمخاطر.

ثانيا: الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية القرض بين جمهورية السنغال والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها بهذه الوثيقة كملحق.

33- وجمهورية السنغال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا: التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السنغال قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين ومائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 100 9 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 يوليو/تموز 2048، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75) سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

وقرر كذلك: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السنغال منحة بعملات متنوعة تعادل قيمتها مائة وسبعين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 170 وحدة حقوق سحب خاصة) وأن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 17 يوليو/تموز 2008)

تدابير إدارة مبيدات الآفات

1- ضماناً لاتباع ممارسات بيئية سليمة، اتخذت حكومة جمهورية السنغال (الحكومة)، في إطار المشروع، التدابير اللازمة لإدارة مبيدات الآفات، وستضمن ألا تشتمل مبيدات الآفات الموردة في إطار المشروع على أي مبيدات تحظرها مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالصيغ التي قد تُعدل بها من حين لآخر، أو ترد في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) أو 2 (شديدة الخطورة) من "التصنيف الموصى به لمبيدات الآفات بحسب خطورتها، والمبادئ التوجيهية للتصنيف للفترة 1996–1997" الصادر عن منظمة الصحة العالمية، بالصيغ التي قد يعدل بها من حين لآخر.

الرصد والتقييم

2- سيسمح نظام الرصد والتقييم المنشأ في إطار المشروع بقياس ورصد الأثر، بما يتفق مع المبادئ الأساسية لنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق، كما سيهتدي بتوجهات مشروع دعم نظام رصد وتقييم برنامج الصندوق. وسيكون هذا النظام تشاركياً وسيتيح للأطراف المعنية بسلاسل القيمة الزراعية، والوكالات المنفذة، ومقدمي الخدمات، والشركاء المميزين، الاشتراك في جمع البيانات وتحليلها. ووفقاً للمبادئ التوجيهية للصندوق في مجال الرصد والتقييم وتحليل الأثر، ستنفذ ثلاثة استقصاءات للأثر أثناء فترة المشروع (استقصاء أولي مرجعي، واستقصاء في منتصف المدة، واستقصاء ختامي).

التأمين على موظفي المشروع

3- يتم التأمين على موظفي المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث، وفقاً للنظام الساري في أراضي الحكومة.

التوظيف

4- سيُختار موظفو المشروع عن طريق إعلان وطني يدعو إلى التقدم لشغل الوظائف ينشر في الصحف الوطنية، وسيعينون وفقاً للإجراءات الحكومية السارية بعقود محددة الأجل قابلة للتجديد. وسيجري تعيين موظف المشروع الرئيسي، أي منسق المشروع، وفريق الأخصائيين المسؤولين عن تنمية سلاسل القيمة الزراعية، والبنى الأساسية، وتشجيع الاندماج، والمساواة بين الجنسين، والشؤون الإدارية والمالية، والرصد والتقييم، ووقف عقودهم، إذا اقتضى الأمر، بالاتفاق مع الصندوق. وسيخضع موظفو المشروع لتقييمات أداء سنويةً. وقد يجري إنهاء عقودهم على ضوء نتائج هذه التقييمات. وسيخضع تعيين موظفي الدعم وإدارة شؤونهم للإجراءات السارية في أراضي الحكومة.

المساواة

5- لا يقبل أي تمييز قائم على الجنس أو السن أو الانتماء الإثني أو الديني لدى تعيين موظفي المشروع وفقاً للقوانين السارية في أراضي الحكومة. غير أن الحكومة تتعهد بأن تعطي الأفضلية، عند التساوي في الكفاءة، للمرشحات النساء، وخاصة في الوظائف التقنية التي سيجري شغلها في إطار المشروع.

التدليس والفساد

6- تلفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شبهات بحدوث تدليس أو فساد فيما يخص تنفيذ المشروع.

التعليق

7- يجوز للصندوق أن يعلق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض وحساب المنحة، إذا حدثت أي من الوقائع التالية:

(أ) عدم دخول الاتفاقية حيز النفاذ في التاريخ المحدد لذلك أو في أي تاريخ لاحق يحدد لهذا الغرض.

(ب) عدم توافر الأموال النظيرة بشروط يرتضيها الصندوق.

(ج) قيام الصندوق بإخطار الحكومة بأنه نما إلى علمه أن هناك ادعاءات قابلة للتصديق بوجود فساد وباتباع ممارسات تدليسية فيما يتعلق بالمشروع، وعدم اتخاذ الحكومة لأي إجراء ملائم في الوقت المناسب لمعالجة الأمر بصورة يرتضيها الصندوق.

(د) إذا ما تم تعليق أو إلغاء دليل التنفيذ أو أحد أحكامه، كلياً أو جزئياً، أو إذا تم التخلي عنه، أو إدخال أي تعديل آخر عليه دون موافقة مسبقة من الصندوق. وإذا رأى الصندوق أن هذه الأحداث كان لها، أو سيكون لها على الأرجح، أثر يضر بالمشروع على نحو خطير.

التعليق في حالة تقاعس الحكومة في مراجعة حسابات المشروع

8- سيعلق الصندوق حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض وحساب المنحة إذا لم يتلق تقارير مراجعة حسابات المشروع في غضون ستة أشهر من الموعد المحدد لذلك في اتفاقية القرض والمنحة.

الشروط المسبقة للسحب

9- لن ينفذ أي سحب من القرض والمنحة، فيما يخص كل فئات، إلا بعد أن يجري الوفاء بالشروط التالية:

(أ) قيام كل من الوكالة الرائدة للمشروع والصندوق بالموافقة، حسب الأصول، على مسودة برنامج العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى، مشفوعاً بخطة للتوريد تغطي 18 شهراً.

(ب) قيام الحكومة بفتح حساب خاص للقرض والمنحة.

(ج) موافاة الصندوق بمشروع دليل التنفيذ وبمشروع دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية.

(د) تعيين أخصائيي تنمية سلاسل القيمة الزراعية، والبنى الأساسية، وتشجيع الاندماج، والمساواة بين الجنسين.

الشروط المسبقة للنفاذ

10- تدخل اتفاقية التمويل حيز النفاذ فور الوفاء بالشروط المسبقة التالية:

(أ) قيام الحكومة بموافاة الصندوق برأي قانوني مؤيد للاتفاقية، صادر عن السلطة المختصة في أراضي الحكومة، على النحو الذي يرتضيه الصندوق شكلاً ومضموناً.

(ب) إنشاء لجنة تنسيق المشروع واللجنة التوجيهية للمشروع بموجب مرسوم وزاري.

(ج) تعيين منسق وحدة تنسيق المشروع، والمسؤول الإداري والمالي لهذه الوحدة، والمسؤول عن رصد وتقييم المشروع.

إدراج المشروع في البرنامج الثلاثي السنوات للاستثمار العام للفترة 2011/2009.